



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring and analyzing the impact of fiscal policy on economic growth in selected oil countries during the period (2000-2020) using the dynamic Panel model**

**Yasin Rasul Younis\*, Bafreen Saber Kareem**

Collage of Administration and Economic/Slahaddin University-Erbil

**Keywords:**

Fiscal policy, Economic growth,  
Dynamic panel model.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 22 Aug. 2023  
Accepted 20 Sep. 2023  
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Yasin Rasul Younis**

Collage of Administration and  
Economic/Slahaddin University-Erbil



**Abstract:** The study aims to analyze the impact of fiscal policy on economic growth by defining the concept, tools and objectives of fiscal policy on the one hand, and the concept, objectives and determinants of economic growth on the other hand, as well as building a standard model to study and analyze the impact of fiscal policy on economic growth in selected oil countries during the period (2000- 2020) using modern economic measurement tools within the program (Stata17 & Eviews12) and using (Panel Data) collection, and after the measurement and estimation process, a set of tests were conducted to find out the stillness and stability of the data of the variables included in the model, and after ensuring the stability of all variables, the (ARDL) model for the panel data was estimated Dynamic (Dynamic Panel ARDL) and its three estimators (MG, PMG, DFE) and the (Hausman test) was used in order to compare between the three estimators mentioned above. The results showed that the dynamic static effects estimator is the best model. The results of the study showed that the total expenditure had a negative impact on economic growth, while the total revenue had a positive and significant impact on economic growth, and regarding the other determinants of economic growth included in this study (external debt, Fixed capital formation, human capital, the actual exchange rate), all of them took the theoretically expected signs and were significant at the level of 1%.

## قياس وتحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة خلال المدة (2000-2020) باستخدام نموذج بانل الديناميكية

بفرين صابر كريم

ياسين رسول يونس

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل

### المستخلص

تهدف الدراسة الى تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال تحديد مفهوم وادوات واهداف السياسة المالية من جهة، ومفهوم واهداف ومحددات النمو الاقتصادي من جهة اخرى، فضلا عن بناء نموذج قياسي لدراسة وتحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة خلال المدة (2000-2020) باستخدام ادوات القياس الاقتصادي الحديث ضمن برنامج (Stata17 & Eviews12) وباستخدام جمع البيانات (Panel Data) وبعد عملية القياس والتقدير تم اجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة سكون واستقرارية بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج وبعد التأكد من استقرارية كل المتغيرات، تم تقدير نموذج (ARDL) لبيانات بانل الديناميكية (Dynamic Panel ARDL) وبمقدراته الثلاثة وهي (MG, PMG, DFE) وتم الاستعانة باختبار (Hausman Test) من اجل المفاضلة بين المقدرات الثلاثة المذكورة اعلاه قد اظهرت النتائج بان مقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية هو النموذج الافضل. كما وتبين من نتائج الدراسة ان اجمالي الانفاق كان له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي بينما كانت لأجمالي الايرادات تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وبخصوص المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي التي تضمنتها هذه الدراسة والمتمثلة بـ (الدين الخارجي، تكوين رأس المال المادي، راس المال البشري، سعر الصرف الفعلي)، فقد أخذت كلها الاشارات المتوقعة لها نظرياً وكانت معنوية عند مستوى 1%.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، النمو الاقتصادي، نموذج بانل الديناميكية.

### المقدمة

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوباً لإدارة الاقتصاديات الوطنية.

وتعد دراسة العلاقة بين هيكل السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات الهامة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فإن الباحثون يهتمون بدراسة تلك العلاقة في الدول النامية من أجل الحاجة إلى تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، لكون إن حاجة الدول المتقدمة تتمثل في المفاضلة بين البدائل المختلفة للسياسة المالية بهدف تحقيق الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة وتهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى اقتصادياتها. عدّ "جون مينارد كينز" إن السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. فضلا عن الآثار التوزيعية والتخصّصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على

المتغيرات الاقتصادية الكلية. قسمت الدراسة على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

### المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة خلال المدة 2000-2020؟  
ثانياً. هدف البحث: يهدف البحث الى:

- قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في دول نفطية مختارة خلال المدة 2000-2020.  
- تقدير وتحليل نتائج أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال المدة 2000-2020 باستخدام نموذج بازل الديناميكية.

ثالثاً. فرضية البحث: يستند البحث على الفرضيات الآتية:

- إن اجمالي الانفاق له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة في الأجل الطويل.  
- اجمالي الإيرادات لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة في الأجل الطويل.

- هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى تؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي المتمثلة بـ (رأس المال البشري، عنصر العمل، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف الفعلي)، أما الدين الخارجي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

رابعاً. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، والدور الذي يمكن أن تحدثه في التأثير على النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته إذا ما استخدمت أحسن استخدام فهي تحل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعددة التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية.  
خامساً. حدود البحث:

البعد المكاني: يتحدد بالدول نفطية مختارة (الجزائر- السعودية- الامارات- العراق)

البعد الزمني: يتمثل بالمدة المحددة (2000 – 2020).

سادساً. منهجية البحث: في هذه الدراسة تم استخدام منهج الوصفي التحليلي للسياسة المالية والنمو الاقتصادي.

ومنهج القياسي لتحليل وتقدير النماذج وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سابعاً. هيكل البحث: قسم البحث على مبحثين: المبحث الأول قسم على المحورين، خصص المحور الأول للجانب النظري (المفاهيم الاساسية للسياسة المالية) والمحور الثاني (المفاهيم والمحددات النمو الاقتصادي) والمبحث الثاني للجانب العملي (الدراسة القياسية وصف المتغيرات الدراسة وتقدير نماذج بانل الديناميكية وتحليل النتائج)

ثامناً. في هذا البحث تم العرض بعض الدراسات السابقة كالآتي:

1. دراسة (قويدري وحبيطة، 2021): عنوان الدراسة (أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019))، هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة المالية في اقتصاد دول عينة الدراسة ومدى تحقيقها للنمو الاقتصادي وتحليل آليات عمل أدوات السياسة المالية لمعالجة المشاكل التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة،

واشكالية الدراسة هي مدى قياس أثر بعض أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية (مصر، الأردن، المغرب، السعودية) خلال الفترة 1990-2019، وبالنسبة لمنهجية الدراسة تم تحليل البيانات عن طريق استخدام اختبار نماذج القياسية متمثلة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقطع العرضي (Panel Data) ومن خلال النتائج القياسية توصلت الدراسة بأن النفقات العامة كانت لها تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا رأس المال البشري ذو تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكانت تلك النتائج متطابقة مع النظرية الاقتصادية.

**2. دراسة (الشمري والدخيل، 2019) عنوان الدراسة (أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017)):** هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة في أنها تتبع الإصلاحات القائمة في المملكة العربية السعودية والتي جاءت لتواكب الرؤية الحديثة للمملكة العربية السعودية (2030) وتوضيح أثر هذه الإصلاحات على الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بالنسبة لمنهجية البحث: قام الباحثان باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، فضلاً عن الأسلوب القياسي في تقدير النموذج القياسي وذلك من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS باستخدام برنامج (STATA 17) و(Eviews7)، ومن خلال النتائج القياسية توصلت الدراسة إلى أن الانفاق الحكومي لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**3. دراسة (باش والمرزوك، 2018): عنوان الدراسة (فاعلية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الامارات العربية خلال المدة (1997-2014)):** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الامارات العربية عن طريق تحليل العلاقة بين الانفاق العام كمتغير مستقل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بالنسبة لمنهجية البحث: قام الباحثان باستخدام نموذج قياسي متجه الانحدار الذاتي والتكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة من خلال النتائج القياسية إلى أن الانفاق العام يفسر ما نسبته (72%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية خلال المدة المذكورة. وقد اتخذ الانفاق الجاري في الامارات العربية مسارا تصاعديا حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية (1.76%) في حين ظهر الانفاق الاستثماري بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية لها نحو 15.6%.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

### المحور الاول: الإطار النظري للسياسة المالية

**1. مفهوم السياسة المالية:** إنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها، فضلاً عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن السيطرة عليه، حيث تحفز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أما في حالات التوسع الاقتصادي فتحد الحكومة من النمو الاقتصادي المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض في الموازنة (جليدان، 2019: 2) (<http://mop.gov.iq/static>).

وتعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بما يلائم حاجات الاقتصاد والتي تتجسد من خلال تحديد كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلى جانب التكيف النوعي لمختلف أوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات. (جابو والعايش، 2020: 303)

2. **أهداف السياسة المالية:** السياسة المالية هي الدافع للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار وعليه ينبغي الوقوف على أهم أهدافها الاقتصادية الكلية للحفاظ على اقتصاديات الدول، هناك أهداف عدة للسياسة المالية من أهمها: (النسور، 2014: 66)، (محمد وآخرون، 2016: 6)، (الربيعي، 2013: 70)، (الدمرداش والليثي، 2015: 19):

أ. استقرار الأسعار.

ب. تحقيق مستوى التشغيل الكامل.

ج. تحقيق النمو الاقتصادي.

د. إعادة توزيع الدخل القومي.

هـ. التوازن في ميزان المدفوعات.

تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على النشاط الاقتصادي من معالجة الفجوة (التضخمية) والفجوة (الانكماشية):

❖ **معالجة الفجوة الانكماشية:** التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، فزيادة الإنفاق العام والإعانات تزيد من الطلب الكلي بمقدار القوة الشرائية التي تتولد منها في صورة دخول لأفراد المجتمع.

أما الضرائب فإن زيادتها سوف تؤثر على دخول الأفراد بالانخفاض مما يقلل من حجم الاستهلاك والاستثمار في المجتمع، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، وعلى ذلك، أن كان الاقتصاد يعاني من مشكلة كساد، أي إن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية أقل من العرض الكلي، فإن الحكومة في هذه الحالة سوف تقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب (سعدالله، 2013: 187).

❖ **معالجة الفجوة التضخمية:** يحدث حين يعاني الاقتصاد من ارتفاع عام في الأسعار (تضخم)، وخاصة إذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة أو قريباً منه، وهذا يعني أن مستوى الطلب الكلي أعلى من ذلك المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، وإن هناك قوة شرائية زائدة بأيدي أفراد المجتمع. وهنا تدخل الحكومة من أجل معالجة مشكلة الفجوة التضخمية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض الطلب الكلي، حيث تقوم بتخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب المفروضة على دخول الأشخاص مما يقلل ذلك من الطلب الكلي، وبالتالي تبدأ الأسعار السلع والخدمات بالانخفاض، وهذه السياسة تضمن أن ميزانية الدولة سيكون فيها فائضاً، وبذلك يطلق على مثل هذه الإجراءات والاستراتيجيات بسياسة فائض الميزانية العامة أو السياسة المالية الانكماشية. (بلي ومرغني، 2016: 17)

3. **أدوات السياسة المالية:** للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يأتي:

أ. **اجمالي النفقات:** يمكن تعريف الانفاق العام أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة. ويعرف الانفاق العام بأنه هو الانفاق الذي تنفقه الحكومة على الاحتياجات والرغبات الجماعية لمواطني بلد ما، مثل الرواتب التقاعدية والتخصيصات المنفقة على (التعليم والرعاية الصحية والاسكان والأمن والدفاع وخدمات البنية التحتية) (جليدان، 2019: 2) (<http://en.m.wikipedia.org>). ويمكن القول إن النفقات العامة تقسم الى فرعيين وفقا للأساس الاقتصادي (سعاد، 2011: 37)

- **النفقات الجارية (Current Expenditures):** وتتضمن نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير عمل المرافق العامة للدولة.

- **النفقات الاستثمارية (Investment Expenditures):** وهي التي تهدف الى تنمية الثروة الوطنية مثل: (نفقات الاستثمارات- نفقات الانشاء والتعمير- التحويلات الرأسمالية الداخلية والخارجية).

- القروض المباشرة سواء للهيئات المحلية او الاجنبية.

وغالبا ما يتم تغطية هذه النفقات من الإيرادات المالية الحكومية غير العادية كالقروض.

ب. **اجمالي الإيرادات:** وعرف الإيرادات العامة على أنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة لقاء تقديم خدماتها المختلفة للأفراد، فضلا عن أنها تشمل في جزء منها على المنح والمساعدات الاجنبية التي تحصل عليها من الدول الصديقة او من المؤسسات الدولية المانحة. (النسور، 2013: 158). وتتولد الإيرادات العامة للدولة من مصادر عديدة منها:

- في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد.

- تحصل على جزء آخر من الدخل بما لها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.

- التوجه إلى الأفراد طالبة التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلا مؤقتا لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.

- لتملكها جزءا من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة.

وبشكل عام تقسم اجمالي الإيرادات على:

❖ **الإيرادات النفطية:** إنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي، كما يمكن تعريفها على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط (جابو، العايش، 2020: 302).

❖ **الإيرادات غير النفطية:** هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والتي تعكس مدى تنوع بنية الاقتصاد، ويمكن استخدام هذه الإيرادات (الإيرادات الضريبية حصرا) في توجيه الأنشطة الاقتصادية بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، أي إن الضرائب أداة تستخدم لدعم التنمية الاقتصادية (المياحي، 2022: 11).

ج. **الموازنة العامة:** ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها خطة مالية Plan Fiscal تتضمن تقدير الإيرادات والنفقات لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة، ويتم إعداد الموازنة في ضوء نفقات الدولة

وإيراداتها ضمن مدة زمنية وبحسب الأهداف (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية) التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وأي منها يحتل سلم الأولوية، ويتم تنفيذ بنود الموازنة بعد الحصول على إذن من قبل السلطة التشريعية.

فالموازنة بما هي وسيلة من وسائل تغطية النفقات، إنما تسعى إلى تخصيص الواردات لهذه الغاية فتصبح القروض والقوانين المالية غير مبررة إلا لكونها تؤمن الموارد اللازمة لتلك الغاية، وفي مجال تحديد النفقات هناك دقة وتفصيل مفراط أحياناً في توزيع النفقات على بنود وفقرات، قد تلتبس الحدود الفاصلة بينها، والغاية من ذلك هو تسهيل الرقابة على النفقات، وتلافي المبالغة من الإنفاق، ولكن هذا الإغراق في التفصيل فيه ينعكس عرقلة في إنجاز المعاملات المالية (قطيش، 2005: 15).

### المحور الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1. مفهوم النمو الاقتصادي: ويعرف النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط (Eric, 2004: 30). وعليه فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلاً عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي (نجيحة وإيمان، 2016: 49).

### 2. أهداف النمو الاقتصادي:

أ. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: تقضي العدالة الاجتماعية تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، إذ إن تكديس الأموال في فئات معينة ومحدودة من المجتمع يؤدي إلى نشوء طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدي إلى تدني للمستوى الصحي والتعليمي والأمني، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت تباعدت وتباينت أقاليم الدولة ويعتبر تقليل التفاوت في الثروات هدفاً مهماً وتوزيع الدخل يؤدي إلى الاستقرار والأمن الاجتماعي.

ب. رفع مستوى المعيشة: إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل القومي السنوي فحسب بل هي تعني أحداث تغيير في مستوى المعيشة بالنسبة لسكان تلك الدولة على المدى الطويل، وبشكل خاص فيما يخص تلك الفئات التي تساهم مباشرة في عملية التنمية (بامكار، 2012: 29).

ج. يعمل النمو الاقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع. (الدباغ والجومرد، 2003: 412).

### 3. العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

أ. العمل: وهو العنصر الفعال والمؤثر في العملية الانتاجية ويكون ذو بعدين، لعله من أثر على النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة موارد الاقتصاد، فضلاً عن الزيادة في الحجم الساعي للعمل (ساسبي وعياض، 2018: 59).

ب. رأس المال: ويعرف بأنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار إذ إن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، الأمر الذي يساعد التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع

العملية الإنتاجية وفي البنية التحتية، كالطرق والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء (نجيحة وايمان، 2016: 55).

ج. **التخصص والإنتاج الواسع:** حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

د. **التقدم التكنولوجي:** يؤدي هذا العامل دوراً أساسياً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في التخطيط، وإدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، وإدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي (فار، 2018: 94).

4. **مقياس النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي):** هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي هما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الثابتة) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج:

❖ يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي (الثابتة) أفضل مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما لدولة ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع فضلاً عن قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات. (جمال وحبيب، 2019: 58).

❖ متوسط نصيب الفرد يشير إلى نصيب كل شخص من الناتج المحلي الإجمالي في البلد. ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها. يستخدم هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد الحصول على المزيد من السلع والخدمات. كما يمكن عدّه أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات، ذلك لأن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للاحتياط والاستثمار (مجدي، 2021: 19).

### المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة للمدة 2000-2020

1. **التقدير القياسي لنموذج بانل الديناميكية وتحليلها (Panel Data Dynamic):** سيتم في هذا المبحث تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير أو الأجل الطويل في الدول النفطية المختارة خلال المدة 2000-2020، من خلال استخدام نموذج بانل الديناميكية (Panel Data Dynamic) لمعرفة أثر أدوات السياسة المالية في الدول النفطية والحفاظ على استدامته في حفز النمو الاقتصادي.

أ. **توصيف نموذج الدراسة:** يتم التعرف على المتغيرات التي سيتضمنها النموذج القياسي المطلوب تقديره فضلاً عن مصدر بيانات هذه المتغيرات، أن الصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$Y = F(TR, TE, ED, HC, TLF, TFC, RER)$$

حيث إن:

Y: لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويرمز له بـ GDP وهو يمثل المتغير التابع.

TR: إجمالي الإيرادات بالأسعار الثابتة: وهي تمثل المتغير المستقل الأول

TE: اجمالي النفقات بالأسعار الثابتة: وهي تمثل المتغير المستقل الثاني  
 ED: الدين الخارجي بالأسعار الثابتة: وهو يمثل المتغير المستقل الثالث  
 HC: مؤشر رأسمال بشري: وهو يمثل المتغير المستقل الرابع  
 TLF: عنصر العمل: وهو يمثل المتغير المستقل الخامس  
 TFC: اجمالي تكوين رأسمال الثابت بالأسعار الثابتة: وهو يمثل المتغير المستقل السادس  
 RER: سعر الصرف الفعلي: وهو يمثل المتغير المستقل السابع  
 إن تقدير نموذج بائيل الديناميكية باستخدام المقدرات الثلاثة (PMG, MG and\_DFE)،  
 يتم عن طريق استخدام تقنية (ARDL p.q)، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات  
 الباتل المقدر (Autoregressive Distributive Lag to estimated\_Panel Data). وعليه  
 فإن الصيغة العامة لنموذج ARDL المكون من متغير تابع (Y) الذي هو الناتج المحلي الاجمالي  
 و (K) من المتغيرات التفسيرية (X1, X2, ..... Xk) الداخلة في النموذج ستأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = C + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-1} \\ + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{it-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-1} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-1} \\ + U_t$$

حيث إن:

$\Delta$ : الفروق الأولى.

C: الحد الثابت.

$U_t$ : حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الأجل.

$\lambda$ : معلمات قصيرة الأجل.

P, q1, q2, ..... qk: تمثل فترات الابطاء للمتغيرات

Y, X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7 ..... Xk على التوالي. (محمود، 2018: 600)

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت اختبارات عدة، وكانت نتائج الاختبارات والتقديرية على النحو الآتي:

ب. الاحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات: لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية على المتغيرات التفسيرية المتمثلة في نموذج البحث، والعينة متكونة من أربع دول (الجزائر، السعودية، الامارات، العراق) للمدة (2000-2020). إن البيانات تم تحويلها من سنوية إلى نصف السنوية لأن النتائج المستحصلة بعد التحويل كانت أفضل. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (1): نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة في الدول المختارة (الجزائر، السعودية، الامارات، العراق)

TR	TE	ED	HC	TLF	TFC	RER	Y	المؤشرات الاحصائية
10.38	10.4	9.99	0.24	15.8	10.8	5.30	12.3	Mean
10.7	10.8	10.1	0.17	15.9	11.0	4.71	12.1	Median
6.37	6.65	7.29	-0.51	14.3	8.84	4.51	11.0	Minimum
12.8	12.8	13.5	1.01	16.5	12.3	7.56	13.4	Maximum
1.54	1.61	1.27	0.60	0.46	0.84	1.09	0.65	Std. Dev.
168	168	168	168	168	168	168	168	Observation

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12.

- روابط البيانات تم وضعها في قائمة المصادر والمراجع في اخر البحث.

يمكن تحليل متغيرات البحث على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي

(E-views 12) وبرنامج (Stata 17) على النحو الآتي:

- **النتائج المحلي الاجمالي:** يوضح النتائج اعلاه ان قيم الناتج المحلي الاجمالي، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (11.00723) وأعلى قيمة<sup>1</sup> (13.42856) وبفارق (2.42133)، وبمتوسط قدره (12.30043)، ووسيط<sup>2</sup> قدره (12.16569).

- **الايرادات العامة:** إن قيم الايرادات الكلية، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (6.370654) وأعلى قيمة (12.82868) وبفارق (6.458026)، وبمتوسط قدره (10.38005)، ووسيط قدره (10.76872).

- **النفقات العامة:** إن قيم النفقات العامة خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (6.650357) وأعلى قيمة (12.85931) وبفارق (6.208953)، وبمتوسط قدره (10.40736)، ووسيط قدره (10.89928).

- **الدين الخارجي:** كانت قيم الدين الخارجي، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (7.295515) وأعلى قيمة (13.58940) وبفارق (6.293885)، وبمتوسط قدره (9.990560)، ووسيط قدره (10.11421).

<sup>1</sup> المدى: انه الفرق ما بين أكبر قيمة في مجموعة البيانات وأصغر قيمة فيها.

<sup>2</sup> المتوسط: يحسب من خلال جمع كل قيم مشاهدات العينة المأخوذة في المجتمع لظاهرة ما وقسمتها على قيم هذه العينة.

<sup>3</sup> الوسيط: هو القيمة التي يقع ترتيبها وسط المجموعة عند ترتيب هذه القيم ترتيباً تصاعدياً او تنازلياً.

- **الموارد البشرية:** كما يتوضح من النتائج إن قيم الموارد البشرية، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (-0.51082) وأعلى قيمة (1.010793) وبفارق (0.499973)، وبمتوسط قدره (0.243283)، ووسيط قدر بـ (0.179451).

- **القوى العاملة:** يشير النتائج ان قيم القوى العاملة، خلال مدة الدراسة كانت محصورة بين أدنى قيمة (14.38611) وأعلى قيمة (16.58759) وبفارق (2.20148)، وبمتوسط قدره (15.86002)، ووسيط قدر بـ (15.95375).

- **رأس المال الثابت:** كما يتوضح من النتائج إن قيم رأس المال الثابت، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (8.840725) وأعلى قيمة (12.31752) وبفارق (3.476795)، وبمتوسط قدره (10.86733)، ووسيط قدر بـ (11.04148).

- **سعر الصرف:** كما يتوضح من النتائج أن قيم سعر الصرف، خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (4.512945) وأعلى قيمة (7.569752) وبفارق (3.056807)، وبمتوسط قدره (5.302588)، ووسيط قدر بـ (4.712366).

**ج. الثبات والاستقرارية لبيانات ومتغيرات النموذج (Stationary test):** لاختبار سكون أو استقرارية (Stationarity) البيانات ومتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، وتنص فرضية العدم في هذا الاختبار على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في حين تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك (Gujarati, 2004: 18). وهناك ثلاثة نماذج لهذا الاختبار، النموذج الأول لا يتضمن الاتجاه العام ولا المقطع المفرد (None)، والنموذج الثاني يتضمن المقطع المفرد فقط (Individual Intercept) والنموذج الثالث الذي يتضمن المقطع المفرد والاتجاه العام (Individual Intercept and Trend). وللحكم على أن السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة بالأصل أو بالمستوى (Level) يجب ان يتم رفض فرضية العدم في حالة النماذج الثلاثة المذكورة في أعلاه، فإذا تم قبول فرضية العدم لنموذج واحد على الأقل فإنه يتم الحكم على أن السلسلة غير مستقرة، ويأخذ الفرق الأول (First Difference) وتكرار اختبار فرضية العدم للنماذج الثلاثة تتم عملية الحصول على رفض فرضية العدم للنماذج الثلاثة عندئذ تصبح السلسلة مستقرة عند ذلك الفرق أو أنها متكاملة عند ذلك الفرق. (كليب، 2022: 144) إن أولى خطوات بناء النموذج القياسي للدراسة هو اختبار استقرارية أو سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم بعدها نقوم بالانتقال الى اختبارات التكامل المشترك للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات الداخلة في تقدير النماذج.

الجدول (2): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

Fisher Dickey-Fuller at Level			Fisher Dickey-Fuller at First Difference			المتغيرات
Intercept	Trend	No Intercept and Trend	Intercept	Trend	No Intercept and Trend	
0.0423	0.952	1.0000	0.0207	0.059	0.0003	Y
0.1572	0.960	0.9997	0.0000	0.000	0.0000	TR
0.0449	0.999	1.0000	0.0007	0.000	0.0000	TE
0.9081	0.983	0.4754	0.0000	0.000	0.0000	ED
0.0001	0.465	0.9919	0.0000	0.000	0.0000	HC
0.0344	0.988	1.0000	0.0059	0.038	0.0071	TLF
0.0001	0.846	0.9993	0.0000	0.000	0.0000	TFC
0.3533	0.947	0.1058	0.0001	0.000	0.0000	RER
Fisher Philips Perron at Level			Fisher Philips Perron at First Difference			المتغيرات
Intercept	Trend	No Intercept and Trend	Intercept	Trend	No Intercept and Trend	
0.0043	0.959	1.0000	0.0000	0.000	0.0000	Y
0.3035	0.907	0.9995	0.0000	0.000	0.0000	TR
0.0563	0.999	1.0000	0.0000	0.000	0.0000	TE
0.9224	0.963	0.5205	0.0000	0.000	0.0000	ED
0.2715	0.113	0.9936	0.0000	0.000	0.0000	HC
0.3275	0.078	1.0000	0.0000	0.000	0.0000	TLF
0.0000	0.926	1.0000	0.0000	0.000	0.0000	TFC
0.5458	0.973	0.1160	0.0000	0.000	0.0000	RER
Fisher LLC at Level			Fisher LLC at First Difference			المتغيرات
Intercept	Trend	No Intercept and Trend	Trend	Intercept	No Intercept and Trend	
0.0000	0.999	1.0000	0.7290	0.7549	0.0001	Y
0.0074	0.743	0.9963	0.0000	0.0000	0.0000	TR
0.0000	0.896	1.0000	0.0015	0.0015	0.0000	TE
0.5351	0.986	0.9264	0.0000	0.0000	0.0000	ED
0.0000	0.347	1.0000	1.0000	1.0000	0.1222	HC
0.0390	0.996	1.0000	0.9999	1.0000	0.0242	TLF
0.0000	0.462	0.9999	0.0000	0.0000	0.0000	TFC
0.0769	0.508	0.0737	0.0000	0.0000	0.0000	RER

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12.

نتائج اختبارات (LLC- ADF - PP) (لدراسة استقرارية معطيات نموذج بانل الديناميكية: يلاحظ من الجدول رقم (2) أن النتائج المتحصل عليها وفقاً للاختبارات جذر الوحدة اختبار (D-F) و (Philips Perron) واختبار (Levin, Lin & Chu) إن تحليل السلاسل الزمنية موضوع البحث كانت مستقرة في المستوى والفرق الأول وعند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، أي أنها متكاملة من الرتبة (0)1، لذا يمكن القول إن هناك استقرارية في بيانات نموذج بانل الديناميكية، لأن قيمة p-value لكل الاختبارات الثلاثة أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تشير إلى وجود التكامل المشترك (Co- integration) أي إن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير المعتمد (GDP) والمتغيرات المستقلة المتضمنة في البحث.

د. دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية (Correlation): بعد قياس درجة الارتباط والعلاقات بين متغيرات الدراسة تم الحصول على النتائج المبينة في مصفوفة الارتباط والموضحة في الجدول رقم (3):

الجدول (3): نتائج مصفوفة الارتباط (Correlation) بين متغيرات النموذج في الدول المختارة (الجزائر، السعودية، الامارات، العراق)

Variables	Y	TR	TE	ED	HC	TLF	TFC	RER
Y	1.000000							
TR	-0.117594	1.000000						
TE	-0.088324	0.972407	1.000000					
ED	-0.244600	0.056254	0.066970	1.000000				
HC	0.226219	-0.622258	-0.610236	0.174911	1.000000			
TLF	0.133700	-0.232317	-0.236475	-0.396808	0.283619	1.000000		
TFC	0.869540	-0.063149	-0.041696	-0.499023	0.032370	0.358464	1.000000	
RER	-0.580230	-0.096558	-0.079184	0.586983	0.494520	-0.049782	-0.701771	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12. من خلال الجدول رقم (3) يتضح وجود علاقة سالبة أي ضعيفة بين كل من (اجمالي الايرادات، اجمالي النفقات والدين الخارجي) و(الناتج المحلي الاجمالي)، لأن نتائجهما أقل من (0.30) وهما (0.11، 0.80، و0.24) على التوالي. بينما كانت العلاقة طردية بين (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) والناتج المحلي الاجمالي، لكن هذا ليس دليلاً على أن التغيرات في اجمالي رأس المال الثابت تكون سبباً في التغير في الناتج المحلي الاجمالي للدول المختارة. فضلاً عن ذلك، فإن سعر الصرف تتميز بعلاقة عكسية وسيطة مع الناتج المحلي الاجمالي. وهكذا توجد علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين متغيري (اجمالي الايرادات و اجمالي النفقات) بحيث قدر معامل الارتباط بينهما (0.97).

2. التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Panel Co-integration test): إن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، لكي يسمح بإجراء تقدير النموذج ومن الضروري وجود علاقة بين نصف الاختبارات على الأقل وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (4):  
الجدول (4): نتائج اختبار (Johansen and kao Residual Cointegration Test) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

Johansen Cointegration Test				
Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.	المتغيرات
0.000	1.0000	0.000	1.0000	Y
0.000	1.0000	0.000	1.0000	TR
53.70	0.0000	263.4	0.0000	TE
175.7	0.0000	526.8	0.0000	ED
153.1	0.0000	162.7	0.0000	HC
184.4	0.0000	167.3	0.0000	TLF
107.1	0.0000	179.1	0.0000	TFC
68.35	0.0000	68.35	0.0000	RER
kao Residual Cointegration Test				
t-test = -2.948913			Prob.	0.0016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Stata 17.

من خلال الجدول رقم (4) نجد أن اكثرية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى معنوية (1%، 5%)، بالنسبة لاختبار Kao للتكامل المشترك، يشير فرض العدم إلى عدم وجود تكامل مشترك، بينما ينص الفرض البديل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فعندما يكون قيمة p.value أقل من 5% فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أنه تكامل مشترك بين المتغيرات في نموذج التقدير.

وبعد اثبات وجود التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيها، فان تلك النتائج تدعم إجراء تقدير النموذج القياسي وكما سيأتي تقديره في الفقرة أدناه:

3. تقدير النموذج القياسي (Econometrics Model Estimation) لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي للبلدان المختارة في الدراسة: لتحقيق أهداف البحث وإعطاء رؤية واضحة لأثر السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي الدول المختارة وكذلك بيان ما إذا كان من مصلحة هذه الدول (الجزائر، السعودية، الامارات، العراق) اعتمد البحث على تقدير وتحليل نماذج مختلفة. تقدير التكامل المشترك في نموذج ARDL لمحددات الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية بطرق الثلاث:

أ. DFE, MG and PMG:

الجدول (5): نتائج النماذج المقدره

DFE - Long - run		MG - Long - run		PMG - Long - run		المتغيرات
المستوى المعنوي	Coefficient	المستوى المعنوي	Coefficient	المستوى المعنوي	Coefficient	
0.055	0.242146	0.985	-0.0004	0.921	-0.089491	TR
0.000	0.244820	0.328	4.977873	0.432	-0.080306	TE
0.023	-0.082748	0.291	1.338783	0.955	0.039461	ED
0.000	2.082463	0.145	3.737603	0.015	0.749522	HC
0.031	-1.287746	0.658	-0.261680	0.000	0.388693	TLF
0.007	0.227737	0.694	0.071301	0.066	0.066303	TFC
0.067	0.396838	0.146	3.892356	0.222	0.133660	RER
DFE - Short - run		MG - Short - run		PMG - Short - run		المتغيرات
المستوى المعنوي	Coefficient	المستوى المعنوي	Coefficient	المستوى المعنوي	Coefficient	
0.022	0.081861	0.491	-0.013251	0.278	0.810540	TR
0.055	-0.097321	0.329	-5.392513	0.907	0.020771	TE
0.004	-0.027974	0.310	1.740523	0.869	-0.024620	ED
0.041	-0.745941	0.199	-5.43296	0.267	-9.07316	HC
0.004	0.469286	0.055	0.576921	0.067	0.401827	TLF
0.555	-0.033939	0.904	-0.012316	0.275	-0.130110	TFC
0.124	-0.236395	0.088	-2.911514	0.490	0.782841	RER
0.227	0.026500	0.383	3.455996	0.968	0.020177	الحد الثابت (C)
0.000	-0.338066	0.000	-0.964124	0.047	-0.615819	Equilibrim
Hausman test PMG and DFE	Prob. (1.000)	Hausman test MG and DFE	Prob. (1.000)	Hausman test PMG and MG	Prob. (0.000)	اختبار المفاضلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج STATA 17.

- من خلال نتائج التقدير المذكورة في الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:
- ❖ إن غالبية المتغيرات الداخلة في النماذج المقرة الثلاثة أعلاه لها أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي.
  - ❖ عند المقارنة بين نماذج الآثار الثابتة الديناميكية (Dynamic Fixed effects) و (Mean Group) و (Pooled Mean Group)، وبالاعتماد على اختبار (Hausman test)، لاختيار أفضل نموذج يتبين أن نموذج (Dynamic Fixed effects) كانت أفضل نموذج لتقدير المعلمات لأن نتائجها تشير إلى الآتي:
  - عند ارتفاع كل من (الإيرادات العامة والنفقات العامة واجمالي راس المال الثابت وسعر الصرف) بمقدار (1%) دولار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بمقدار (0.242%) و (0.244%) و (0.22%) و (0.39%) للمتغيرات المذكورة وعلى التوالي، أما بالنسبة لرأس المال البشري عندما تزداد بمقدار واحد فإنه يؤدي إلى زيادة بنسبة (2.08%)، في حين إن زيادة (الدين الخارجي والقوى العاملة) كانا لهما تأثير سلبي على الناتج المحلي إذ كلما زادت المتغيرين بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.08%) و (1.28%) للمتغيرين وعلى التوالي.
  - عند ارتفاع كل من (الإيرادات العامة والقوى العاملة) بمقدار (1%) فإنه ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بمقدار (0.08%) و (0.47%) (للمتغيرين وعلى التوالي، إلا أن زيادة (النفقات العامة والدين الخارجي) كان لهما تأثير سلبي على الناتج المحلي إذ إن الزيادة في كل من تلك المتغيرات بمقدار (1%) سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.09%) و (0.02%) للمتغيرين على التوالي في حين إن أي زيادة في رأس المال البشري فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.74%) دولار.
  - وبالنسبة إلى نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) والذي يمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، فمن المتوقع أن يكون تأثيرهما سالباً ومعنويًا إذ بلغ (-0.33) مما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر احصائياً وتحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.
  - من خلال المقارنة بين نتائج المعلمات المقرة في الأجلين القصير والطويل، نلاحظ أن عامل الدين الخارجي في الأجلين تتميز بتأثيرها السلبي على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لكن في زمن أكثر من سنة واحدة فإن تأثيرها تتضاءل من (0.08%) إلى (0.02%) وذلك لأن في فترة الاسترداد تكون نسب الضريبية وسعر المنتوجات مرتفعة والنفقات أقل، أي يدخل في تقشف مما تؤثر سلباً على دخول الأفراد والطلب الفعال، ولكن كلما قلت نسبة القروض بالنسبة للحكومة والشركات كلما تنخفض نسبة الضرائب والأسعار منخفضة مما تؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي الطلب الفعال.
  - أما تأثير مجموع القوى العاملة في الزمن القصير فقد كان سلبياً، والتي قد تكون بسبب المنافسة بين العاملين من أجل الحصول على فرص العمل بأجر أقل من أصحابها، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لهم، كما وإن فرص العمل في هذه الدول قليلة وإن النمو الاقتصادي لا يواكب النمو الحاصل في القوى العاملة مما لا يتيح فرص العمل. لكن في الزمن الطويل فإن تأثيرها يكون إيجابياً من خلال الحصول على العامل المناسب في المكان المناسب عن طريق صاحب الشركة، أو مرور الوقت فإن النمو الاقتصادي تستجيب للنمو الحاصل في القوى العاملة وتؤدي إلى خلق فرص

العمل الجديدة وبالتالي فان زيادة القوى العاملة تؤدي إلى انخفاض الأجور مما يشجع المنتجين على قبول العاملين أكثر لأن كلفة الانتاج قد اخذت بالانخفاض.

إن زيادة الإيرادات العامة في كلتا الأجلين تتسم بالتأثير الايجابي ولكن تأثيرها في الأمد الطويل أكثر، وكما تم ذكرها من قبل أن الإيرادات في هذه الدول تغطي عليها الإيرادات النفطية مما تؤثر على دخول الأفراد والبنية التحتية والخدمات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبسبب المضاعف والمعدل فان تأثيرها تكون أكثر في الأمد الطويل مقارنة بالأمد القصير.

وبالنسبة لرأس المال البشري فان تأثيره غالباً ما تكون ايجابياً على النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما تلاحظ في الأمد الطويل، أما في الزمن القصير فقد كانت نتائجها سلبياً بنسبة (0.74%) على الناتج المحلي الاجمالي والتي قد تكون بسبب عدم الاستفادة من الخبرات والابتكارات التي يتميزون بها عن طريق المستثمرين، أو إن خلق رأس المال البشري يتطلب الوقت والدورات والدراسة والانفاق حتى تكون مؤهلة، مما تؤدي إلى زيادة النفقات في الأمد القصير وبالتالي انخفاض الناتج المحلي. في حين تبين أن تأثيرها في الأمد الطويل كانت ايجابياً أكبر من كل المتغيرات الأخرى.

وبالنسبة الى النفقات العامة، فان تأثيرها كانت سلبية في الامد القصير، ولكن تأثيرها أصبحت ايجابية في الأمد الطويل، وذلك لأن الزيادة في النفقات الحكومية والاستهلاكية والاستثمارية يشجع المنتجين للمنافسة في السوق مقابل السلع والخدمات المستوردة والاستفادة من الأفكار التجارية الخارجية لخلق الفرص الاستثمارية الجديدة مما يترتب عليها الزيادة في الناتج المحلي، كما وإن الحكومات من خلال استراتيجيتها في الأمد الطويل من الخروج من حالة الاقتصاد المعتمد على القطاع الواحد وتشجيع القطاعات الأخرى وذلك بهدف تنويع مصادر إيراداتها. لأن الإيرادات النفطية تتسم بحساسية عالية جداً بالتغيرات والتقلبات في سعر النفط وعدم الاستقرار السياسي والأمني والأزمات الاقتصادية الخارجية.

كما وإن رأس المال الثابت في الأمد القصير لم تكون معنوية احصائياً، وكان تأثيرها سلبياً على الناتج المحلي ويمكن تفسير ذلك بأن كل رأس المال لها نسبة من الاهتلاك أو الاندثار ويجب الصرف عليها لأجل الصيانة وتجديدها. ولكن في الأمد الطويل أصبح معنوية احصائياً، وكان له تأثير ايجابي لأنه تكوين رأس المال يعد من أساسيات الانتاج في اقتصاد الدولة فكلما زاد رأس المال الثابت كلما زاد الانتاج وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي.

وبالنسبة لسعر الصرف وبالرغم من كونه لم يكن معنوياً خلال الأمدين القصير والطويل إلا أنه يمكن تفسير تأثيرها ووفقاً للإشارة التي أظهرت بها علماً إن زيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، لذا ووفقاً لنتائج التقدير فان الإشارة السالبة التي أظهرت مع معلمة سعر الصرف في الأمد القصير تعني أن ارتفاع سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وهذا متوافق تماماً مع النظرية الاقتصادية، ومن أجل فهم ذلك ينبغي توضيح سبب انخفاض قيمة العملة المحلية ومن أهم أسباب ذلك هو وجود التضخم في البلد، لأنه كلما ارتفع نسبة التضخم كلما انخفض قيمة العملة المحلية وهكذا تعني أن القوة الشرائية للعملة قد انخفضت مما يؤثر سلباً على دخول الأفراد ويترتب على ذلك انخفاض الطلب الفعال وهذا تؤدي إلى انخفاض الانتاج وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي، في حين أظهرت نتائج التقدير أن انخفاض قيمة العملة المحلية تؤثر ايجابياً على الناتج المحلي الاجمالي في الأمد الطويل. لأن سعر المتوجات والخدمات، التي انتجت

محليا تكون أرخص دوليا، مما تؤدي إلى ارتفاع الطلب في السوق الدولية على المنتجات المحلية، وبذلك يزداد حجم الصادرات ويشجع المنتجين المحليين، وبالتالي يزداد الناتج المحلي الاجمالي.

ب. شرح مبسط عن نمودجي (FMOLS and Dynamic OLS Models):

الجدول (6): نتائج النماذج المقدره

FMOLS and Dynamic OLS					
Panel Dynamic Least Squares (DOLS)			Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)		
المستوى المعنوي	Coefficient	المتغيرات	المستوى المعنوي	Coefficient	المتغيرات
0.0000	0.111298	TR	0.0374	0.082857	TR
0.0040	-0.115346	TE	0.0000	-0.203616	TE
0.0002	-0.088438	ED	0.0000	-0.155786	ED
0.0058	0.599407	HC	0.0000	1.098812	HC
0.0000	0.529648	TLF	0.0000	0.886910	TLF
0.0195	0.106002	TFC	0.1408	0.075240	TFC
0.0335	0.268315	RER	0.0000	0.177582	RER
R <sup>2</sup> = 0.995	Adjusted R <sup>2</sup> =0.989	S.E =0.06	R <sup>2</sup> = 0.979	Adjusted R <sup>2</sup> =0.978	S.E = 0.09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج STATA 17.

من خلال نتائج التقدير المذكورة في الجدول رقم (6) يتضح ما يأتي:

1. إن كافة المتغيرات الداخلة في النموذجين أعلاه لهما أثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي.
2. عند المقارنة بين نمودجي (FMOLS) و (Dynamic OLS)، تبين أن نمودج (Dynamic OLS) يعد نمودجا أفضل بالاعتماد على اختيار كل من،  $R^2$ , Adjusted  $R^2$ , (S.E)، لذا تكتفي الدراسة بتفسير نتائج نمودج (Dynamic OLS) فقط، وكالاتي:
  - ❖ عند ارتفاع كل من (اجمالي الايرادات والقوى العاملة واجمالي رأس المال الثابت وسعر الصرف بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.11%) و(0.52%) و(0.10%) و(0.26%) للمتغيرات وعلى التوالي، كما وإن أي زيادة في رأس المال البشري فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.59%) دولار، وهذا يتطابق مع النظريات الاقتصادية. في حين إن زيادة (النفقات العامة والدين الخارجي) بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.11%) و(0.08%) للمتغيرين وعلى التوالي.
  - ❖ إن زيادة اجمالي الايرادات في الدول المختارة في الدراسة كان بسبب أنها ذات طابع نفطي، وإن أكثر ايراداتهم مستحصلة من الايرادات النفطية، تؤدي الى رفع امكانية هذه الدول لإنشاء وتطور البنى التحتية التي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية وخلق الفرص الاستثمارية، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما وإن زيادة الايرادات الحكومية تؤدي أيضا إلى الزيادة في رواتب وأجور الموظفين والعاملين لدى الحكومة مما تؤدي إلى زيادة دخولهم وبدوره تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال مما يشجع المنتجين والمستثمرين، وهذا أيضا يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
  - ❖ بالنسبة للنفقات العامة التي قد تكون أما بشكل نفقات حكومية، نفقات استهلاكية، نفقات استثمارية وإن الزيادة في هذه النفقات قد يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي من فترة إلى فترة لجميع الدول المختارة، خصوصا عندما تكون تلك النفقات هي نفقات استهلاكية أو منفقة على السلع والخدمات المستوردة، مما لا تؤدي إلى تشجيع الانتاج المحلي. ومن جانب آخر، فإن نسبة الدين

الخارجي تتميز في بعض الفترات بتأثيره السلبي على الناتج المحلي الاجمالي وخاصة في المدى الطويل، لأن زيادة نسبة الدين الخارجي يعني زيادة تكاليف الشركات وتحمل أعباء الفوائد المترتبة على القروض عند استرجاع القروض لطرف المقرض، وهذا يؤثر سلباً على الأداء الانتاجي للشركات. ❖ وفيما يخص رأس المال البشري تتميز بدوره الايجابي في زيادة الناتج المحلي في المستقبل من خلال مساهمتها في زيادة الانتاج، والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع مجموع السلع والخدمات المنتجة. ومن جانب آخر، فإن الزيادة في رأس المال البشري في المجالات المتعددة، مثل (التعليم والادارة)، قد تؤدي إلى الزيادة في الابتكار، الرفاه الاجتماعي والمساواة وهذا بالأخير تؤدي إلى تحفيز نمو الاقتصاد.

❖ وامتداداً على ذلك، فإن الزيادة في القوى العاملة يعني زيادة العاملين الذين بإمكانهم أن يعملون ويطالبون بالعمل، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الأجور في المستقبل مما يشجع على خلق فرص استثمارية للشركات وبالنتيجة تزداد الناتج المحلي الاجمالي. وبالنسبة لرأس المال الثابت، فإن زيادتها يعني توفير الأرضية المناسبة للبدء بإقامة المشاريع أو توسيع القائمة منها، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي.

❖ وأخيراً، فإن زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الطلب على السلع المحلية والتي بدورها تؤدي إلى خلق فرصة منافسة بين الشركات المحلية، وهذا تؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات والتي تعني في الأخير زيادة الانتاج المحلي.

#### 4. الاختبارات التشخيصية للمصادقية وملامحة النموذج المعتمد: (Diagnostic tests): الخطوة

الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الأ وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناعات القرار، لأغراض التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث العديد من الاختبارات الاحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات واستقرار المعلمات المقدر)، والجدول رقم (7) يبين القيم والدلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (7): يبين نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test: LM	0.6179
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين (1.03-1.31)
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.0604
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.1155
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.6828

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج STATA 17.

من خلال النتائج المستحصلة في الجدول رقم (7) يتضح بأن ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات)، وهذا دليل على ملائمة النموذج المعتمد.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات الجانب النظري: في نهاية البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيراً على النشاط الاقتصادي وذلك لسهولة استخدام ادواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة فعالة بيد الدولة لتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي وتعددت أهدافها خاصة لدى الدول النامية وخاصة الدول النفطية التي تسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية.

2. تتعدد أدوات السياسة المالية وأهميتها في التحكم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي العام عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تملكها الدولة والتحكم في نفقاتها العامة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والعمالة والاستثمار والدخل والاستهلاك وغيرها.

### الاستنتاجات الجانب القياسي:

1. بعد إجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية، ومن خلال المقارنة بين النماذج الثلاثة المقدره والمتمثلة النموذج الآثار الثابتة الديناميكية (Dynamic Fixed effects) ومتوسط المجموعة (Mean Group) ومتوسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، وبالاعتماد على اختبار (Hausman test)، لاختيار أفضل نموذج، تبين أن نموذج (Dynamic Fixed effects) كانت أفضل نموذج لتقدير المعلمات ووفقاً لنتائجها، وبعد تقييم نموذج الآثار الثابتة الديناميكية تبين لنا أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج كان لها أثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي.

2. عند تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام طريقة (DOLS) (FMOLS) تبين النتائج بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي وإن اجمالي الإيرادات تؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي واجمالي الانفاق يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

3. وبالنسبة للدين الخارجي فكان له تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي وخاصة في المدى الطويل، لان زيادة نسبة الدين الخارجي يؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات عند استرجاع الفائدة لطرف المقرض، والتي قد يؤثر سلباً على الأداء الانتاجي للشركات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة.

4. تتميز رأس المال البشري بمشاركتها الايجابية في زيادة الناتج المحلي في المستقبل من خلال مساهمتها في زيادة الانتاج وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

5. وبالنسبة للقوى العاملة يعني زيادة العاملين الذين بإمكانهم أن يعملوا ويطالبوا بالعمل، وهذه بدورها تؤدي إلى انخفاض الأجور في المستقبل مما يشجع على خلق الفرص الاستثمارية للشركات وبالنتيجة تزداد الناتج المحلي الاجمالي.

6. بالنسبة لرأس المال الثابت، فإن زيادتها يعني توفير الأرضية المناسبة للبدء بإقامة المشاريع أو توسيع القائمة منها والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي.

7. بالنسبة إلى سعر الصرف الحقيقي فإن زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الطلب على السلع المحلية والتي بدورها تؤدي إلى خلق فرص منافسة بين الشركات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات والتي تعني زيادة الانتاج المحلي.

8. من خلال نتائج التحليل القياسي للبحث فقد تحققت فرضيات البحث القائلة من أن إجمالي النفقات له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما للإيرادات تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في عينة الدول المختارة في البحث. كما وإن كل من (رأس المال البشري وعنصر العمل وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف الفعلي) كان لها تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما الدين الخارجي كان له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي.

**ثانياً المقترحات:** على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. العمل على التنسيق الدائم والمستمر بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من أجل أن تؤدي دورها وتحقيق أهدافها خصوصاً مع التغيرات التي تشهدها هذه الدول بسبب الظروف الدولية.
2. ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة وتمويل المشروعات الاستثمارية لدعم النمو الاقتصادي بصورة خاصة، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة.
3. تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر ناضب، واستغلال عوائد النفط في مرحلة ارتفاع أسعار النفط لتطوير مصادر دخل بديلة ولتأمين مستقبل الأجيال القادمة وأيضاً تنمية القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقعها لكون ذلك يسهم بالنتيجة في تنويع الإيرادات العامة وزيادتها من جهة والتخفيف عن عبء الموازنة من ناحية الإنفاق من جهة أخرى.
4. محاربة الفساد بعدّه من أكثر العقبات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة وكذلك الحد من الإسراف والترف.
5. الاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير وهذا ما يؤدي للنمو الاقتصادي.

#### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

#### أ. الرسائل والأطاريح:

1. بلي، خديجة ومرغني، شفاء، تقييم أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط للدول العربية دراسة حالة (الجزائر، الإمارات العربية المتحدة)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016.
2. سعاد، سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011.
3. نجيحة، بن رمضان، إيمان، بادة، الاستثمار في الراس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة الجزائر، 2015-2016.
4. عبد القادر، فار، أثر السياسة المالية والنمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2018.
5. المياحي، صبا علاء سلمان وحيد، تحليل وقياس أثر الإيرادات غير النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النفطية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2022.

6. كليب، انمار غالب، الاثر المحفز لمحركات البيئة التمكينية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل البنية التحتية لبلدان مختارة للمدة (2000-2020)، اطروحة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة الموصل، 2022.

#### ب. البحوث والدوريات:

1. باش، عياد محمد علي والمزروك، سارة منعم مهدي، فاعلية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الامارات العربية للمدة (1997-2014)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، العراق، 2018.

2. جابو، سليم والعايش، ربيع بوصييع، دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية - حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2018، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (2392-5302) العدد، (2588-2457)، 2020.

3. جلال، سعود الحميدي سعود، واخرون، أثر مكونات السياسات المالية على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل-جامعة اسوان-المجلد 2، العدد 1، 2021.

4. جمال، دقيش، حبيب، بن باير، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017، باستخدام نموذج اردل، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد (3)، 2019.

5. زغبة، طلال وعريوة، محاد، إدارة السياسات المالية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد (1)، 2020.

6. الشمري، احمد والدخيل، سارة محمد، أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017)، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات العدد الحادي عشر، جامعة الملك سعود، 2019.

7. ساسي، محمد يحي و عياض، عبدالباري، أثر تقمبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2018، مجلة المدبر، المجلد 66، العدد 2019، 02.

8. قويدري، فاطنة، حبيطة، علي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019) مجلة إدارة الأعمال للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2021.

9. محمود، خالد صلاح الدين طه، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين اسعار كفاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015-2018، مجلة (Menofia J. Agric. Economic & Socail Sci. Vol.3)، 2018.

10. محمد، سارة علي أحمد واخرون، أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013) المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية، 2016.

11. مجدي، نرمين، مفاهيم اقتصادية اساسية: الناتج المحلي الاجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد (19)، 2021.

12. مهران، دعاء مهران محمود، وآخرون، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي دراسة حالة مصر خلال الفترة (2000-2020) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، الدراسات البحثية، 2022.

#### ج. الكتب:

1. بامكار، طه محمد، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان، الطبعة الاولى، دار عزة للنشر، الخرطوم، 2012.
2. الدباغ، اسامة بشير، الجومرد، اثيل عبد الجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر، عمان، 2003.
3. الربيعي، رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار امنة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2013.
4. سعدالله، داود، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. عريقات، حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، دار البداية، الاردن، 2014.
6. قطيش، عبد اللطيف، الموازنة العامة الدولة دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، مكتبة الروضة الحيدرية، منشورات الحلبي محفوظة، لبنان، 2005.
7. الدمرداش، هاني محمد والليثي، عماد محمد، السياسات المالية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
8. النسور، اياد عبد الفتاح، اساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

#### د. الانترنت

1. موقع الالكترونية (جليدان، سعود بن هاشم، مفهوم السياسة المالية، 2019)

<http://mop.gov.iq/static>

#### ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Gujarati, Damodar N., (2004), Basic Economic, fourth edition, Copyrighted material, The McGraw-Hill Companies.
2. Eric, Bousserelle, (2004) Economic Dynamics - Growth, Crisis, Cycles, Gualino editor, Paris.

ثالثاً. المواقع الإلكترونية: للاطلاع على البيانات المستخدمة في تقدير النماذج راجع الرابط الاتي:

- <https://data.worldbank.org> بيانات البنك الدولي.
- <https://www.sama.gov.sa> / البنك المركزي السعودي (2000-2020)
- <https://www.amf.org.ae> / التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ الامارات
- <https://oapce.org/ar/Annual-Statistical-report> التقرير السنوي لاوابك
- <https://www.mf.gov.dz> / قوانين المالية للسنوات المعنية الجزائر للسنوات 2000-2020.
- <https://cbi.iq/static/> البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (2000-2020).